

والاعتراف بالانفتاح باب الاجتهاد - كيف أنها ال تبغى إلغاء المذاهب، فإن الاجتهاد، وفهم حكم ا تعالی عن الأدله الشرعيه يوجب إلغاء المجتهد، أى مذهب فرض من المذاهب الفقهيّة، إن لم يوافق ما استنبطه مع أحدها وله أن يفتى لمقليديه على حسب ما فهمه، فإن المجتهد إذا نظر بحسب ملكته العلميه الاجتهاديه، وعقله المستقيم، وذوقه السلي، مراعيًا القواعد المسلمة الشرعيّة، وبذل وسعه في تحصيل الأحكام والواقعيّة الثابته في كل واقعه، واستنباطها من مظاهرها من الكتاب والسنة، فكل ما يخالفه من المذاهب الفقهيّة باطل عنده، وله التمسك من الكتاب والسنة، فكل ما يخالفه من المذاهب الفقهيّة باطل عنده، وله التمسك والاتباع للأدلة والبراهين الدينيه، فإن الدليل هو امتنع، ذو أى مذهب فقهيّ حتّى أن المتبع عند المجتهد في صورة موافقه ما استنبطه من الحكم مع أحد المذاهب الفقهيّة، هو ما فهمه من الدليل، وأدّى ظنه منه دون قول فلان، ولا رأى فلان.

وفى صورة المخالفة يستحيل في حقه القطع والاذعان، أو الظن والاطمئنان لقول من يخاله، والعمل على رأيه، فإن الإنسان إذا فهم شيئاً، وقطع به، أو ظن أنه حكم ا تعالی في حقه وحقه مقلديه، واعتقد كونه صواباً بينه وبين ا تعالی، وأنه حكم ا الواقعي، الذي بذل الوسع في تحصيله، يستحيل أن يذعن ويقطع، أو يظن على خلافه ويذهب على ضد ما فهمه أصاً، فان سد باب الفهم محال بالضرورة من العقل، اللهم إلا أن يتبدل رأى المجتهد في فهم حكم ا تعالی بحسب الجتهاده، واستنباط نفسه.